الأمم المتحدة

A/C.6/62/SR.11

الجمعية العامة

الدورة الثانية والستون

Distr.: General
7 January 2008
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة السادسة

محضر موجز للجلسة الحادية عشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الإثنين، ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد تلبور ..... (ملدوفا)

ثم: السيدة أورينا (نائب الرئيس) ..... (كينيا)

المحتويات

البند ٨١ من جدول الأعمال: تقرير لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي عن أعمال دورتها الأربعين

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في **غضون أسبوع واحد من تاريخ نشر المحضر** إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.

07-55317 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

البند ٨١ من جدول الأعمال: تقرير لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي عن أعمال دورتها الأربعين (A/61/17، الجزء الأول)

١ - **السيدة سابو** (نائب رئيس لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (الأونسيترال)): قالت في معرض تقديمها لتقرير اللجنة عن أعمال دورتها الأربعين (A/62/17، الجزء الأول) أن اللجنة قد وافقت على جزء من دليل الأونسيترال التشريعي بشأن المعاملات المضمونة. وقد أمكن تحقيق ذلك عن طريق العمل الجوهري الذي تم في مجال تمويل المستحقات، والذي اختتم باعتماد اتفاقية الأمم المتحدة لإحالة المستحقات في التجارة الدولية في عام ٢٠٠٢. ولكي تستكمل اللجنة اعتمادها للدليل التشريعي، قررت عقد دورتها الأربعين على جزأين؛ وسوف تستأنف هذه الدورة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧.

٢ - ورأت اللجنة أنه ينبغي القيام بعملها في المستقبل في مجال المعاملات المضمونة بغية إعداد مرفق لمشروع الدليل، يتناول على وجه الخصوص الحقوق الضمانية في الملكية الفكرية. وسوف تضع في اعتبارها أن قانون المعاملات المضمونة وقانون الملكية الفكرية في بلدان كثيرة لم يتم تطويرهما بعد بصورة كافية لاستيعاب ممارسات التمويل التي تُستخدَم في إطارها حقوق الملكية الفكرية كضمان.

٣ - وقد واصل الفريق العامل الأول (الاشتراء) مناقشة مقترحات لتنقيح قانون الأونسيترال النموذجي لاشتراء السلع والإنشاءات والخدمات لكي يعبِّر عن الممارسات الجديدة، وخاصة تلك التي نتجت عن استخدام الخطابات الإلكترونية وممارسات التجارة الإلكترونية في الاشتراء، وقرّر إضافة مسألة تضارب المصالح إلى قائمة المواضيع المراد النظر فيها. وهناك استخدام متزايد آخر لتقنية الاشتراء سوف يوجّه الفريق العامل اهتمامه إليه قريباً وهو اتفاق إطاري أو عقد تسليم غير محدّد لكمية غير محدّدة. وسوف يسعى الفريق العامل إلى استخلاص أفضل الممارسات من أنواع كثيرة من التقنيات المستخدَمة، ويقدّم مقترحات تعبّر عن ذلك في نص القانون النموذجي. فقد أكدت اللجنة من جديد دعمها لعمل الفريق العامل وأوصت بأن يوافق على جدول أعمال واقعي لدوراته المقبلة.

٤ - وقد أوشك الفريق العامل الثاني (التحكيم والتوفيق) على استكمال قراءته الأولى لقواعد الأونسيترال المنقّحة للتحكيم. ونظراً لنجاح هذه القواعد، رأت اللجنة أنه ينبغي ألاّ يغيِّر التنقيح من هيكل أو روح أو أسلوب النص، مع ضرورة الحفاظ على مرونته. وكان هناك دعم كبير داخل الفريق العامل في اتباع نهج عمومي يمكن تطبيقه على جميع أنواع التحكيم بصرف النظر عن موضوع النزاع. غير أن تركيز التنقيح سوف ينصب على صلب المنازعات التجارية. وينبغي أن يتضمّن العمل في المستقبل في مجال تسوية المنازعات التجارية مسألة القابلية للتحكيم وينبغي بحث تسوية المنازعات بالاتصال الحاسوبي المباشر وآثار الخطابات الإلكترونية، في المرحلة الأوّلية على الأقل، في سياق تنقيح قواعد الأونسيترال للتحكيم.

٥ - واسترعت الاهتمام إلى الذكرى السنوية الخمسين في عام ٢٠٠٨ لاتفاقية الاعتراف بقرارات التحكيم الأجنبية وتنفيذها (اتفاقية نيويورك)، التي سوف تتيح فرصة طيبة لأمانة الأونسيترال للترويج للاتفاقية، ولا سيما عن طريق مؤتمر يعقد بالتعاون مع الأمم المتحدة في نيويورك، يوم ١ شباط/فبراير ٢٠٠٨. وقالت إنه من بين الاهتمامات المستمرة للجنة رصد التنفيذ التشريعي لهذه الاتفاقية، ولهذا الغرض اضطلعت بمشروع مشتَرك مع الرابطة الدولية لنقابات المحامين يهدف إلى وضع دليل تشريعي يساعد على التفسير الموحّد لهذا الصك. وسوف تقدّم الأمانة تقريراً

مكتوباً عن هذا الموضوع إلى الدورة الحادية والأربعين للجنة عام ٢٠٠٨؛ وتحقيقاً لهذه الغاية، وكذلك لتجنّب ازدواجية الجهود، كان هناك تشجيع للجنة لكي تتعاون مع غرفة التجارة الدولية التي شكّلت فرقة عمل لدراسة الإجراءات الوطنية فيما يتعلق بقرارات التحكيم الأجنبية.

٦ - واستكمل الفريق العامل الثالث (قانون النقل) قراءته الثانية لمشروع اتفاقية نقل البضائع [كلياً أو جزئياً] [بطريق البحر] وبدأت في قراءته الثالثة. وتأمل في استكمال قراءته الأخيرة وتعميمه على الحكومات لإبداء تعليقاتها قبل الدورة الحادية والأربعين للجنة في عام ٢٠٠٨. وفي حين تم إحراز تقدُّم طيب، لا تزال هناك شواغل خطيرة تتعلق بمعالجة قضايا جوهرية في مشروع الاتفاقية مثل حرية التعاقد في عقود الحجم، والتي يُنتَظَر أن تُحَل قبل الانتهاء من مشروع الصك.

٧ - ووافق الفريق العامل الخامس (قانون الإعسار) على أن دليل الأونسيترال التشريعي بشأن قانون الإعسار وقانون الأونسيترال النموذجي بشأن الإعسار عبر الحدود يوفّران أساساً سليماً لتحديث قانون الإعسار. والغرض من عمله الحالي بشأن مجموعات الشركات هواستكمال تلك النصوص، وليس الاستعاضة عنها. وكانت هناك شواغل تتعلق ببعض جوانب هذا العمل، خاصة الدمج الموضوعي لأصول وخصوم الكيانات المختلفة، وأثره على الهوية الخاصة لفرادى أعضاء إحدى مجموعات الشركات، وإمكانية إخضاع عضو مؤثّر في مجموعة شركات لإجراءات الإعسار الجماعية. وسوف يضع الفريق العامل هذه الشواغل في الاعتبار أثناء مداولاته. وفيما يتعلق بموضوع تيسير التعاون، بما في ذلك الاتصال المباشر والتنسيق في إجراءات الإعسار عبر الحدود، فإن الفريق العامل سوف يواصل تجميع التجارب العملية في المفاوضات واستخدام بروتوكولات عبر الحدود.

٨ - وفي مجال التجارة الإلكترونية، حددت الأمانة عدداً من المواضيع لإدراجها في وثيقة مرجعية شاملة تتيح للمشرِّعين ومقرري السياسات في البلدان النامية على وجه الخصوص وضع إطار قانوني ملائم. وقد أعدت الأمانة عيّنة مفيدة من الوثائق الشاملة التي تتناول على وجه التحديد القضايا المتعلقة بتوثيق التوقيعات الإلكترونية والاعتراف بها عبر الحدود والتي طلبت اللجنة نشرها على أساس مستقل. وفيما يتعلق بالإحتيال التجاري، والذي يُعَد عقبة متزايدة أمام نمو التجارة الدولية، طُلِب من اللجنة أن تستخدِم قدرتها الفريدة لحشد المصالح العامة والخاصة اللازمة من أجل مواصلة الجهود الخاصة بمحاربته بصورة فعّالة. ولهذا طالبت اللجنة الأمانة بتحديد وإعداد قوائم للسمات المشتركة الحالية للمكائد الاحتيالية المعتادة، بغية استخدام هذه المواد على نطاق واسع في التعليم والتدريب والوقاية. وقد استكملت الأمانة هذه المهمة وأعدت مذكرة عن مؤشرات الإحتيال التجاري، سوف تُعمَّم على الحكومات للتعليق عليها قبل الدورة القادمة للجنة. وطلبت اللجنة أيضاً من الأمانة مساعدة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (مكتب المخدرات والجريمة) في أعماله المتعلقة بالاحتيال، وإساءة استعمال الهوية وتزييفها وما يتصل بذلك من جرائم.

٩ - ولا تزال أنشطة المساعدة التقنية تشكّل عنصراً لا غنى عنه في الأعمال التي تقوم بها اللجنة. ولهذا فقد كان من الأمور المزعجة بدرجة كبيرة أن يعرف المرء أنه بعد عام ٢٠٠٧ سوف تُرفَض طلبات التعاون التقني والمساعدة ما لم يتم الحصول على تبرعات جديدة أو إيجاد مصادر بديلة أخرى للتمويل. وحثت جميع الدول الأعضاء على ضمان استمرار المساعدة التقنية التي تقدمها اللجنة من أجل إصلاح القوانين، عن طريق تبرعات متعددة السنوات إن أمكن، أو كتبرعات لأغراض محدّدة، لتيسير التخطيط وتمكين الأمانة

من تلبية الطلبات المتزايدة من البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقال.

١٠ - وظلت أنشطة المساعدة التقنية الشاملة التي تضطلع بها اللجنة تشتمل على السوابق القانونية المستندة إلى نصوص الأونسيترال (نصوص الأونسيترال). وحتى ١٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٧، تم إعداد ٦٣ نسخة من نصوص الأونسيترال لنشرها، تناولت ٦٨٦ قضية فيما يتعلق أساساً باتفاقية الأمم المتحدة بشأن عقود البيع الدولي للبضائع (اتفاقية البيع)، وقانون الأونسيترال النموذجي للتحكيم التجاري الدولي. وقد نُشرت نبذة السوابق القضائية المستندة إلى اتفاقية الأمم المتحدة للبيع في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، وتمت مراجعتها وتحريرها، وعُرضَت على اجتماع المراسلين الوطنيين لنظام ''وثائق الأونسيترال'' في ٥ تموز/يوليه ٢٠٠٧ ويجري تحديث نبذة السوابق القضائية المستندة إلى القانون النموذجي للتحكيم التجاري الدولي وسوف تُنشَر بمجرد استكمالها. وفضلاً عن هذا، فإن الموقع الشبكي للأونسيترال، وهو أحد مواقع الأمم المتحدة القليلة التي تستخدم باللغات الرسمية الست، يشكّل مع مكتبة قوانين الأونسيترال ومنشورات الأونسيترال مصدراً مهماً للمعلومات وأداة لأنشطة المساعدة التقنية.

١١ - ويتطلب اتساق وتوحيد القانون التجاري الدولي تعاوناً نشطاً وتنسيقاً فيما بين منظمات صياغة القواعد. ولهذا أقرت الجمعية العامة وجهة نظر اللجنة بأنه ينبغي للأمانة اعتماد نهج أكثر استباقية تجاه الدور التوفيقي الذي ستقوم به اللجنة، بوصفها الهيئة القانونية الرئيسية في منظومة الأمم المتحدة في مجال القانون التجاري الدولي. وبهذه الروح، اتخذت الأمانة خطوات للمشاركة في حوار بشأن أنشطة المساعدة التشريعية والتقنية مع عدد من المنظمات المهتمة.

١٢- وهناك قضية أخرى نُظرت أثناء الدورة في عام ٢٠٠٧ وتتعلق بطرائق عمل اللجنة. وقد كان هناك اعتقاد عام بأنه بينما أظهرت طرائق العمل الحالية فعاليتها وأدّت إلى نتائج مُرضية، ربما حان الوقت لإجراء استعراض خاصة بالنظر إلى الزيادة في عدد الدول الأعضاء في اللجنة. ولهذا طُلب من الأمانة إعداد مجموعة من القواعد والممارسات الإجرائية التي أقرتها الأونسيترال ذاتها أو الجمعية العامة، وأُدرجت هذه المسألة كبند خاص في جدول أعمال اللجنة في الجزء الثاني من دورتها الأربعين.

١٣ - وأشارت إلى أن مؤتمر الأونسيترال تحت عنوان ''قانون عصري للتجارة العالمية'' عُقد في فيينا في تموز/يوليه ٢٠٠٧ وأتاح فرصة لإجراء تبادل غير رسمي لوجهات النظر فيما بين خبراء القانون التجاري من الوزارات والجمعيات المهنية والأكاديميين بشأن القضايا الحالية في القانون التجاري الدولي كما كان مصدر إلهام للعمل المقبل للجنة ووكالات صياغة القواعد الأخرى داخل الأمم المتحدة وخارجها. ومعظم الخطب التي ألقيت أثناء المؤتمر متاحة بالفعل على الموقع الشبكي.

١٤ - وترحّب الأونسيترال بمواصلة اللجنة السادسة النظر في سيادة القانون على المستويين الوطني والدولي وتأمل أن يؤدي ذلك إلى نُهج شاملة ومترابطة داخل منظومة الأمم المتحدة لدعم وتعزيز سيادة القانون. ولم تحقق النُهُج الحالية المشتّتة والمجزأة نتائج مستدامة. ونظراً لتركيزها الأوّلي على العدالة الجنائية والانتقالية وإصلاح القضاء والشرطة، فإنها تتغاضى عن التدابير الطويلة الأجل وعلى البعد الاقتصادي. ولإيجاد ثقافة تستند إلى سيادة القانون، من الضروري وضع الأسس من أجل الاستقرار والتنمية والتمكين والإدارة السليمة على المدى الطويل. ولهذا السبب، تُعد إصلاحات القانون التجاري وأنشطة وموارد الأونسيترال أموراً مناسبة.

١٥ - كما أن المعلومات عن أنشطة الأونسيترال في مجال سيادة القانون والمقدَّمة لإدراجها في الجرد المشار إليه في الفقرة ٢ من قرار الجمعية العامة ٣٩/٦١ بشأن سيادة القانون على المستويين الوطني والدولي، تحدّد المشاكل التي تصادفها اللجنة عند تنفيذ أنشطتها الخاصة بسيادة القانون، والإجراءات والموارد اللازمة للتغلّب على هذه المشاكل. وسوف تنعكس هذه المعلومات في تقرير يُقدّم إلى الجمعية العامة في دورتها القادمة، تنفيذاً للفقرة ٣ من ذلك القرار.

١٦ - **السيدة هولتن** (النرويج): تحدثت نيابة عن مجموعة بلدان الشمال (الدانمرك وفنلندا وأيسلندا والنرويج والسويد)، فقالت إنه يتضح من تقرير الأونسيترال عن أعمال دورتها الأربعين أن التعاون الموسّع في مجال القانون التجاري الدولي يُعَد حاسماً لنجاح التجارة العالمية والتنمية الاقتصادية. وأثنت على إنجاز اللجنة باعتمادها جزءاً كبيراً من مشروع دليل الأونسيترال التشريعي بشأن المعاملات المضمونة، والذي سوف تكون له فوائد اقتصادية كبيرة للدول. وتنتظر بلدان الشمال بقلق اعتماد بقية مشروع الدليل التشريعي.

١٧ - وأضافت أن بلدان الشمال تؤيد تماماً تحديث قواعد الأونسيترال للتحكيم والتي لم تُعَدّل منذ اعتمادها في عام ١٩٧٦. وقد أنجزت أيضاً أعمال مهمة لتوقيع قانون الأونسيترال النموذجي لاشتراء السلع والإنشاءات والخدمات ودليلها للتنفيذ. ومن الضروري أن يعكس القانون النموذجي ممارسات وتقنيات الاشتراء الجديدة، خاصة تلك الناتجة عن استخدام الخطابات الإلكترونية في الاشتراء العام. وقد أحرز الفريق العامل الثالث (قانون النقل) تقدّماً طيباً أيضاً بشأن وضع اتفاقية جديدة للنقل الدولي مع الاستخدام المتعدد الوسائط.

١٨ - وتلاحظ بلدان الشمال مع التقدير التقدّم المحرز فيما يتعلق ببحث معاملة مجموعات الشركات في سياق الإعسار. ولكن نظراً لأن دليل الإعسار وقانون الأونسيترال النموذجي بشأن الإعسار عبر الحدود يعملان بصورة جيدة، فسوف يكون من الحكمة التركيز على استكمال النصين بدلاً من الاستعاضة عنهما. وأخيراً، فإن المؤتمرالمعقود تحت عنوان ''قانون عصري للتجارة العالمية'' احتفالاً بالذكرى السنوية الخمسين للجنة كشف عن نهج حديث وابتكاري تجاه صُنع القانون الدولي. وقالت إن النقاش بشأن مواضيع عامة مثل وضع القواعد التجارية، أو مواضيع أكثر تخصصاً مثل المعاملات المضمونة، وإدارة الشركات، والإعسار، ومستقبل اتساق قانون العقود، والتجارة الإلكترونية، وتقنيات الاشتراء، وتسوية المنازعات التجارية، سوف يثبت بلا شك أنه مفيد بالنسبة لعمل اللجنة في المستقبل.

١٩ - **السيد مهاريا** (الهند) قال إن وفده يرحّب بجهود اللجنة للتشجيع على تطبيق معايير القانون الخاص الحديث على التجارة الدولية واستكمال عملها في مشروع الدليل التشريعي بشأن المعاملات المضمونة. وقال إنه يؤيد بالمثل الجهود المبذولة لمواءمة قوانين الأونسيترال النموذجية وإعداد مرفق في هذا الشأن عن الموضوع. وأضاف أن إعداد مرفق ثانٍ لمشروع الدليل يتناول الحقوق الضمانية في الملكية الفكرية سوف يكون مفيداً، وأعرب عن أمله في أن تشارك المنظمات الدولية المختصة في إعداده.

٢٠ - ووافق على أنه ينبغي للفريق العامل الثاني (التحكيم والتوفيق) أن يحرص ليس على تغيير هيكل قواعد الأونسيترال للتحكيم، بل ينبغي أن يعتمد نهجاً عمومياً في هذا المجال. ورحّب بالاستعراض الشامل لطرائق عمل اللجنة وركّز على أهمية الشمول والشفافية. وأخيراً، أشار إلى أن السوابق القضائية المستندة إلى نصوص الأونسيترال لا تزال تشكّل واحدة من أهم أنشطة المساعدة التقنية للجنة.

٢١ - **السيد سونغ** (سنغافورة): قال إن وفده يؤيد بقوة العمل الذي يقوم به الأونسيترال لتيسير التجارة الدولية. ومن الواضح أن دورتها الأربعين كانت إيجابية ومثمرة، حيث سار العمل بسرعة بشأن صكوك من شأنها أن تقدّم إسهاماً طيباً، وخاصة مشروع دليل الأونسيترال التشريعي بشأن المعاملات المضمونة ومشروع اتفاقية نقل البضائع [كلياً أو جزئياً] [بطريق البحر]. ون بين المواضيع الأخرى ذات الأهمية الكبيرة والتي نوقشت في الدورة استعراض اللجنة لطرائق عملها وتنسيقها مع منظمات دولية أخرى.

٢٢ - ويود وفده أن يؤكد من جديد وجهة نظره بأن العمل المهم الذي تقوم به أمانة الأونسيترال من خلال برامجها الخاصة بالمساعدة التقنية يستحق المزيد من المساعدة والدعم. وكما أشار تقرير اللجنة (A/62/17، الفقرة ٢١٦) كانت سنغافورة والمكسيك البلدين الوحيدين اللذين قدما مساهمات لصندوق الأونسيترال الاستئماني الخاص بالندوات منذ الدورة التاسعة والثلاثين للجنة.

٢٣ - ويود وفده أيضاً أن يعرب عن تقديره للدور الرئيسي الذي قامت به أمانة الأونسيترال بتقديم خدمات البحوث القانونية للجنة ومساعدة أجهزة الأمم المتحدة الأخرى وهيئاتها ومؤتمراتها في أمور تتعلق بالقانون التجاري الدولي. وقد قامت اللجنة بإنجازات كثيرة لصالحها في السنوات الأخيرة، وفي مقدمتها الاستكمال الناجح لاتفاقية الأمم المتحدة بشأن استخدام الخطابات الإلكترونية في العقود الدولية التي اجتذبت عدداً متزايداً من الموقّعين، ويرجع الفضل في ذلك جزئياً إلى التوجيه الفعّال للمدير الحالي لأمانة الأونسيترال.

٢٤ - **السيد بولر** (النمسا): قال إنه على الرغم من أن وفده يؤيد بنشاط الاهتمام المشكور في السنوات الأخيرة بسيادة القانون كجزء من جدول أعمال الأمم المتحدة، فإن مساهمة الأونسيترال في تعزيز سيادة القانون في مجال القانون التجاري الدولي كان قديم العهد. فقد قامت الأونسيترال لأكثر من ٤٠ عاماً بالعمل على مواءمة القانون التجاري الدولي بالتنسيق مع منظمات دولية أخرى عن طريق إعلان صكوك جديدة، والترويج لقبول الصكوك القائمة على نطاق أوسع، وضمان التفسير الموحّد للاتفاقيات الدولية والقانون المحدد، ونشر المعلومات عن التشريع الوطني، وتقديم المساعدة التقنية.

٢٥ - ويثني وفده على اللجنة للتقدم الذي أحرزته نحو اعتماد مشروع دليل الأونسيترال التشريعي بشأن المعاملات المضمونة، ويتطلع إلى استكماله خلال الدورة الأربعين المستأنفة للجنة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. وسوف يوفّر الدليل إطاراً قانونياً ييسر التمويل الضماني وبذلك سوف يشجع الحصول على الائتمانات ذات التكلفة المنخفضة ويعزز التجارة الوطنية والدولية.

٢٦ - ومع أن وفده يؤيد استعراض طرائق عمل اللجنة وأفرقتها العاملة نظراً للزيادات الأخيرة في العضوية وفي عدد المواضيع التي تتناولها، فإنه يحذر اللجنة بألاّ تتخلى عن مبادئها التقليدية وهي الكفاءة والمرونة والعدالة، بما في ذلك مبدأ التوافق. وفضلاً عن هذا، ينبغي لاستعراض طرائق العمل ألاّ تتدخل في التركيز على مشروع الدليل التشريعي أثناء الدورة المستأنفة.

٢٧ - وقال إن مؤتمر الأونسيترال الذي حقق نجاحاً كبيراً عن موضوع ”قانون عصري للتجارة العالمية“ والمعقود في فيينا في تموز/يوليه ٢٠٠٧ استعرض العمل السابق للأونسيترال ومنظمات أخرى ناشطة في مجال القانون التجاري الدولي، وقيّم برامج العمل الحالية، ونظر في مواضيع ومجالات للعمل في المستقبل. ولإتاحة نتائج المؤتمر على نطاق

واسع، يؤيد وفده طلب المؤتمر نشر الوقائع باللغات الرسمية للأمم المتحدة بقدر ما تسمح به الموارد المتاحة.

٢٨ - وأخيراً، بالنظر إلى الذكرى السنوية الخمسين القادمة لاعتماد اتفاقية نيويورك، يطالب وفده جميع الدول التي ليست أطرافا في الاتفاقية بأن تنظر في الانضمام إليها. وقال إن الاتفاقية التي انضمت إليها ١٤٢ دولة، بما في ذلك جميع الدول التجارية الرئيسية، كأطراف في الوقت الحاضر، تُعد من أنجح المعاهدات في مجال القانون التجاري.

٢٩ - **السيد مدرك** (المغرب): قال إن بلده بوصفه عضواً في الأونسيترال، يبدي اهتماماً خاصاً بجهود اللجنة لوضع قواعد وممارسات عادلة للتجارة الدولية. ويرحّب وفده باعتماد جانب من مشروع الدليل التشريعي بشأن المعاملات المضمونة في الدورة الأربعين للجنة. وقد تحقق قدر كبير من التقدُّم بالنسبة لمسألة نطاق مشروع الدليل التشريعي فيما يتعلق بالملكية الفكرية والضمانات، والعقود المالية. ويشعر وفده بالرضا بشكل عام عن مصطلحات مشروع الدليل ويأمل في أن تتسنى معالجة القضايا المعلّقة والانتهاء من الدليل في الدورة الأربعين المستأنفة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. وسوف تعتمد فائدة الدليل على مدى مرونته لمراعاة النُظم والممارسات القانونية الراسخة بالفعل.

٣٠ - ومع أن القانون النموذجي لاشتراء السلع والإنشاءات والخدمات يُعد معلَماً في وضع قانون الاشتراء، فإنه يمكن أن يستفيد من التغطية لكي يعبّر عن الممارسات الجديدة، ولا سيما تلك التي نتجت عن استخدام الخطابات الإلكترونية، والخبرة المكتسبة في تطبيق التشريعات الوطنية الموضوعة على غراره. وسوف يشجِّع وفده الفريق العامل الأول على اعتماد جدول أعمال واقعي للدورات المقبلة.

٣١ - وبالمثل، فإن قواعد الأونسيترال للتحكيم التي اعتمدها كثير من مراكز التحكيم، يمكن أن تستفيد من عملية التحديث لتحقيق مزيد من الكفاءة، بشرط ألاّ يؤدي أي تنقيح إلى تغيير هيكل أو روح النص. ويلاحظ وفده مع الارتياح أن الفريق العامل الثاني اختار نهجاً عمومياً يسعى إلى تحديد القواسم المشتركة التي تنطبق على جميع أنواع التحكيم، بصرف النظر عن الموضوع، بدلاً من التعامل مع مواقف محدّدة. ويأمل وفده في أن تتمكن اللجنة من اعتماد صيغة منقَّحة لقواعد التحكيم في موعد لا يتجاوز عام ٢٠٠٩.

٣٢ - وقال إن حكومته تنظّم سلسلة من الحلقات الدراسية والاجتماعات في المغرب للاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لاتفاقية نيويورك. وأضاف أن وفده يتطلع إلى المؤتمر الذي تشارك في تنظيمه الأمم المتحدة والرابطة الدولية لنقابات المحامين والمقرر عقده في نيويورك في شباط/فبراير ٢٠٠٨ للاحتفال بهذه الذكرى.

٣٣ - وفيما يتعلق بوضع صك تشريعي بشأن القضايا المتعلقة بالنقل الدولي للبضائع بطريق البحر، يرحّب وفده بالتقدم المحرز في القراءة الثالثة لمشروع الاتفاقية فيما يتعلق بجملة أمور من بينها نطاق التطبيق، وسجلات النقل الإلكترونية، وفترة مساءلة الجهة الناقلة، وعلاقة مشروع الاتفاقية بالاتفاقيات الأخرى. ومن المأمول أن يتمكن الفريق العامل الثالث من التصدي للشواغل التي أعرب عنها بعض الوفود حتى يتسنى تقديم نص من اللجنة في عام ٢٠٠٨.

٣٤ - وفيما يتعلق بموضوع الإحتيال التجاري، قال إن وفده يرحّب بالعمل الذي أُنجِز بالتعاون مع منظمات مهتمة أخرى، وخاصة مكتب المخدرات والجريمة لوضع مؤشرات للإحتيال التجاري وعرضها في وثيقة يمكن أن تكون لها قيمة تعليمية ووقائية. ونظراً لأن الإحتيال التجاري يعتبر في المقام الأول من مسائل القانون الجنائي، فإن التعاون بين

الأونسيترال ومكتب المخدرات والجريمة سوف يكون موضع تشجيع.

٣٥ - وللحفاظ على دور الأونسيترال كهيئة فعّالة لوضع القواعد و أحد النجاحات الكبيرة لمنظومة الأمم المتحدة، ينبغي إيلاء الاعتبار الجاد لجميع المقترحات الخاصة بتحسين طرائق العمل، لا سيما بالنظر إلى الزيادات الأخيرة في عضويتها وفي عدد المواضيع التي تتناولها. ويعتقد وفده أن صنع القرار عن طريق التوافق لا يزال أنسب إجراء تتبعه اللجنة، ولكن يجب أن تؤخذ آراء الأقلية في الاعتبار ويجب التعبير عنها لضمان القبول العالمي للصكوك المعتمدة. وفضلاً عن هذا، فإن التوسّع في استخدام جميع اللغات الرسمية للأمم المتحدة، خاصة في الوثائق التي تُعَمم بصورة غير رسمية، من شأنه أن يؤدي إلى التعبير بصورة أفضل عن تنوّع النظم القانونية. ويثني وفده على أمانة الأونسيترال لتميُّز موقعها الشبكي المحسّن، الذي يجري تحديثه بصورة منتظمة ويتيح إمكانات الوصول السريع إلى وثائق العمل للجنة بجميع اللغات الرسمية.

٣٦ - وقال إن المساعدة التقنية في صياغة التشريعات لها أهمية كبيرة. ويكرر وفده نداءه إلى جميع الدول والمنظمات الدولية والكيانات المهتمة الأخرى لبذل جهد إضافي من أجل تمكين أمانة الأونسيترال من تلبية الطلبات المتزايدة الآتية من بلدان نامية وبلدان تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال للحصول على التدريب والمساعدة التقنية.

٣٧ - **السيدة بولانيوس – بيريز** (غواتيمالا): قالت إن بلدها عضو في اللجنة ويعتبر عملها ذا أهمية كبيرة بالنسبة للتنمية الاقتصادية. ويرحّب وفدها باعتماد أجزاء من مشروع دليل الأونسيترال التشريعي بشأن المعاملات المضمونة. فقد جاء المشروع في حينه وهو يهم غواتيمالا التي بصدد إجراء تغييرات كبيرة في تشريعها، على غرار ما وضعته الأونسيترال. وفيما يتعلق بالحقوق الضمانية في الملكية الفكرية، فإنه يلزم المزيد من المعلومات ويتطلع وفدها إلى المرفق المقرر إعداده عن هذا الموضوع. وقالت إن التنسيق بين المعاملات المضمونة وحقوق الملكية في بلدان كثيرة لم يتطور بصورة كافية بحيث يسمح بتأمين التمويل من جانب حقوق الملكية الفكرية.

٣٨ - وأضافت أن غواتيمالا هي أحد البلدان التي وضعت قانون الأونسيترال النموذجي للتحكيم التجاري الدولي موضع التنفيذ. ولهذا يرى وفدها أن أي تنقيح لقواعد الأونسيترال للتحكيم التي تستخدمها مراكز التحكيم الغواتيمالية، ينبغي الاقتراب منها بحذر من أجل الحفاظ على هيكل ومرونة النص.

٣٩ - وقد أحرز الفريق العامل الثالث (قانون النقل) تقدُّماً كبيراً في عدد من القضايا الصعبة. غير أن وفدها يشعر بالقلق إزاء معاملة مسؤولية الشاحن عن التأخير، وحدود مسؤولية الناقل وحرية التعاقد في عقود الحجم. ويأسف وفدها لأن الدورة الحادية والعشرين للفريق العامل لن تُعقد في نيويورك.

٤٠ - ونظراً للحاجة إلى إجراء تنسيق أفضل واتساق بين اللجنة والهيئات الأخرى بشأن القضايا المتداخلة بين الولايات، فإن اللجنة تستحق الثناء على جهودها لمواصلة حوار بنّاء وتبادل المعلومات مع مكتب المخدرات والجريمة حول موضوع الإحتيال التجاري.

٤١ - ويشعر وفده بالقلق لأن الصناديق الاستئمانية الحالية تفتقر إلى الموارد اللازمة لتلبية طلبات البلدان النامية فيما يتعلق بالتعاون وفرص المشاركة في أنشطة الأونسيترال، ويناشد جميع الدول الأعضاء تقديم المساهمات. ونظراً لأن اللجنة هي الهيئة القانونية الرئيسية في منظومة الأمم المتحدة في مجال القانون التجاري الدولي، فإن المشاركة فيه على نطاق واسع، خاصة من جانب البلدان النامية، تُعد أساسية

من أجل إنجاز المهمة الصعبة وهي مواءمة الأعراف القانونية. ولهذا يؤيد وفده المقترحات التي قدمتها فرنسا (A/CN.9/635) بشأن طرائق عمل اللجنة.

٤٢ - **السيد وانغ شن** (الصين): قال إن وفده راضٍ عن التقدّم الذي أحرزته الأونسيترال في دورتها الأربعين. وأضاف أن المهام الرئيسية التي تواجه اللجنة هي استكمال العمل المتعلق بالدليل النموذجي بشأن المعاملات المضمونة مع نهاية عام ٢٠٠٧ وإنهاء القراءة الثالثة لمشروع اتفاقية نقل البضائع [كلياً أو جزئياً] [بطريق البحر] بغية اعتمادها في عام ٢٠٠٨. ويحبّذ وفده اعتماد هذين الصكين في وقت مبكّر.

٤٣ - ويثني وفده أيضاً على الأونسيترال لعقد المؤتمر الذي تناول موضوع ''قانون عصري للتجارة الدولية'' بعد دورتها الأربعين. وقال إن عقد مثل هذه الاجتماعات على أساس منتظم من شأنه تيسير تبادل وجهات النظر وتحسين تنفيذ الصكوك القانونية بشأن التجارة الدولية.

٤٤ - وأضاف أن الأونسيترال قامت بدور متزايد الأهمية في صياغة قواعد قانونية للتجارة الدولية، بدعم فعّال من أمانتها، التي كرّست نفسها لدراسة آخر التطورات في التجارة الدولية وصياغة قواعد قابلة للتطبيق بشكل عام. ويعلّق وفده أهمية كبيرة على عمل الأونسيترال ويشارك بصورة كاملة في عمل صياغة الاتفاقيات، والقوانين النموذجية، والأدلة التشريعية. وتُعد الصين طرفاً في الاتفاقيات ذات الصلة وتستفيد من قوانين الأونسيترال النموذجية وأدلتها التشريعية في قوانينها المحلية. فقد بذلت أيضاً جهوداً لزيادة الوعي في الداخل بإنجازات الأونسيترال. وقال إن الذكرى السنوية الخمسين لاعتماد اتفاقية نيويورك سوف تسلّط الضوء على الدور الذي لا غنى عنه والذي قامت به الأونسيترال لتوحيد القواعد القانونية المتعلقة بالتجارة الدولية وتأثيرها على نطاق العالم. وتعتزم الصين المشاركة في الاحتفال الدولي وتنظيم لقاءات في الداخل بهذه المناسبة.

٤٥ - **السيد مونغكولفين** (تايلند): قال إن وفده، بوصفه عضواً نشطاً في الأونسيترال لسنوات كثيرة، يتعهد بدعمه المتواصل وتعاونه. وأضاف أن التجارة ضرورية للرخاء الاقتصادي واستدامة السلم والتنمية. وفي العقود الأخيرة أدت العولمة إلى زيادة غير مسبوقة في التجارة الدولية، وحرية تنقل الأشخاص والسلع، وانتشار المعاملات التجارية المفتوحة، وهو ما يتطلب ليس فقط اتفاقات ثنائية ومتعددة الأطراف وإنما مواءمة القوانين الوطنية أيضاً. ولهذا تلتزم تايلند بدعم مساعي الأونسيترال والمنظمات الأخرى مثل مؤتمر لاهاي للقانون الدولي الخاص والمعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص، لتطوير وتدوين وتحديث القانون الدولي. وقد استفادت تايلند بمرور السنين من عمل الأونسيترال، خاصة القوانين النموذجية، في صياغة قوانينها المحلية في مجالات من قبيل التجارة الإلكترونية والتحكيم، وكانت مجموعة السوابق القضائية المستندة إلى نصوص الأونسيترال من بين الأدوات المفيدة.

٤٦ - وقد قطعت اللجنة في دورتها الأربعين أشواطاً كبيرة مرة أخرى، خاصة في تقدمها نحو اعتماد مشروع دليل الأونسيترال النموذجي بشأن المعاملات المضمونة، وهو تطوّر ابتكاري ومفيد من شأنه أن يتيح الوصول إلى الائتمانات المعقودة عن طريق بناء الثقة من جانب المؤسسات المالية من خلال التسجيل المنهجي للحقوق والإنفاذ الفعّال للمطالب المالية. وقال إن الائتمانات المعقولة سوف تسمح للشركات بالتوسّع وتحقيق إمكاناتها الكاملة. وهذا بدوره سوف يؤدي إلى النمو الاقتصادي، وزيادة القدرة التنافسية، والتجارة الدولية. وأضاف أن الدليل التشريعي سوف يكون مفيداً للغاية في صياغة القانون التايلندي الخاص بالأوراق المالية

التجارية. ويتطلع وفده بثقة إلى نتائج جهود الفريق العامل الرابع لإعداد مرفق للدليل خاص بالحقوق الضمانية في الملكية الفكرية. وتتابع تايلند أيضاً عن كثب أعمال المعهد الدولي لتوحيد القانون المحلي بشأن القواعد الموضوعية المتعلقة بالأوراق المالية المودعة لدى وسيط.

٤٧ - وفيما يتعلق بمسألة الاشتراء، يرحّب وفده بالتقدّم المحرز في تنقيح قانون الأونسيترال النموذجي لاشتراء السلع والإنشاءات والخدمات لكي يتضمن استخدام الخطابات الإلكترونية والممارسات الجديدة من قبيل المزادات العكسية الإلكترونية. وفي تايلند، تُستخدَم الوسائط الإلكترونية على نطاق واسع لنشر المعلومات المتعلقة بالاشتراء؛ وتطالب التشريعات بالاحتفاظ بجميع المعلومات المتعلقة بالاشتراء لمدة عشر سنوات.

٤٨ - ومع اقتراب الذكرى السنوية الخمسين لاتفاقية نيويورك، يثني وفده على الجهود المبذولة لإعداد صيغة منقّحة من قواعد الأونسيترال للتحكيم في الوقت المناسب احتفالاً بهذه الاتفاقية المحورية. ويجيء هذا التنقيح في حينه بالنسبة لتايلند والتي تقوم حالياً بتحديث قانونها الخاص بالتحكيم. غير أنه ينبغي ألاّ تصاغ القواعد المنقّحة بطريقة تؤثّر على القبول العالمي لقواعد التحكيم.

٤٩ - وفي مجال قانون النقل، يُعَد شروع الفريق العامل الثالث في القراءة الثالثة لمشروع اتفاقية نقل البضائع [كلياً أو جزئياً] [بطريق البحر] خطوة مهمة إلى الأمام، وهي خطوة سوف تجعل من الممكن استكمال مشروع الاتفاقية في عام ٢٠٠٨. ويشعر وفده بالتشجيع أيضاً لما يلاحظه من تقدّم طيّب فيما يتعلق بقانون الإعسار، حيث تقوم تايلند في الوقت الحاضر بإعداد نظام شامل لقوانين الإعسار الجديدة وأنشأت لجنة لمواءمة تشريعاتها مع دليل الأونسيترال التشريعي لقانون الإعسار وقانون الأونسيترال النموذجي بشأن الإعسار عبر الحدود، ولجنة فرعية لدراسة التمويل اللاحق لبدء الإجراءات.

٥٠ - **السيد توجيو** (إندونيسيا): قال إن وفده يسره أن يلاحظ التقدّم الجوهري الذي أحرزته اللجنة في دورتها الأخيرة ولا سيما اهتمامها في الوقت الحاضر وعملها الممتاز بشأن زيادة استخدام الإمكانات في المعاملات التجارية الدولية، وهو موضوع يهم البلدان النامية بشكل خاص. ومن الواضح أن التجارة الإلكترونية أصبحت على الفور ضرورة لزيادة نطاق وكفاءة المعاملات التجارية ولديها القدرة على إحداث تغيير جذري في الأنشطة الاقتصادية والبيئة الاجتماعية، ولكن من المؤسف أن الفجوة الرقمية العالمية لا تزال تعرقل التنمية العادلة. وبالإضافة إلى الجوانب المفيدة الكثيرة للتجارة الإلكترونية، هناك بعض السلبيات، مثل الاحتيال السيبراني، والخطابات الإلكترونية التطفلية (البريد الإلكتروني المزعج)، والجريمة السيبرانية. ولهذا فإنه من المهم أن تتضمن الدراسة الخاصة بمؤشرات الإحتيال التجاري عنصر المعاملات التجارية الإلكترونية، وينبغي للجنة أن تعزّز تعاونها مع مكتب المخدرات والجريمة بشأن هذا الموضوع.

٥١ - وقال إن كثيراً من الاتفاقيات التي أسفرت عنها أعمال اللجنة قد حظيت باعتراف على نطاق واسع في المجتمع الدولي، وفي مقدمتها اتفاقية الاعتراف بقرارات التحكيم الأجنبية وتنفيذها (اتفاقية نيويورك) واتفاقية الأمم المتحدة بشأن عقود البيع الدولي للبضائع. ومن المهم أن يتسق أي تنقيح لقواعد الأونسيترال للتحكيم مع اتفاقية نيويورك. وتُستخدَم قوانين الأونسيترال النموذجية أيضاً كمراجع قانونية في بلدان كثيرة؛ ولتشجيع التفسير الموحّد، يأمل وفده في أن تتمكن اللجنة من زيادة مساعدتها التقنية للبلدان النامية، بالإضافة إلى نشر السوابق القانونية عن صكوك الأونسيترال.

٥٢ - ويدعم وفده الجهود الخاصة باستعراض طرائق عمل اللجنة من أجل زيادة كفاءتها، حيث أن طرائق العمل القوية والمرنة من شأنها تعزيز الإسهام الذي يمكن أن تقدمه اللجنة للقانون التجاري الدولي. غير أنه ينبغي التزام الحذر عند استعراض ممارسة صنع القرار بالتوافق. وهناك بعض العوامل التي يلزم بحثها وهي عملية التصديق البطيئة من جانب الدول الأعضاء للقوانين الناتجة عن عمل الأونسيترال؛ والحاجة إلى مساهمات قائمة على الخبرة من جمعيات مهنية ومن القطاع الخاص؛ والتحديات التي تواجهها البلدان النامية عند المشاركة في أعمال اللجنة بسبب افتقارها إلى الموارد. وهناك ترابط بين بعض هذه العوامل .. فالافتقار إلى الموارد وحدود القدرة، وقيود نقل المعرفة من البلدان المتقدمة تُعد من الأسباب الرئيسية لتباطؤ البلدان النامية في التصديق على صكوك الأونسيترال ومواءمة قوانينها الوطنية مع قوانين الأونسيترال النموذجية. ومن الأمور الحاسمة مساعدة البلدان النامية على المشاركة على قدم المساواة في أعمال اللجنة. ومجمل القول، فإنه يلزم تعزيز الشمولية والشفافية في عملية مداولات اللجنة.

٥٣ - **السيدة مود - نوردين** (ماليزيا): قالت إن ماليزيا تتبادل التجارة الآن مع ٢٣٤ بلداً، مقارنة بأقل من ١٠٠ بلد قبل عقدين. وأضافت أن البلدان التي تعتمد، مثل بلدها، اعتماداً كبيراً على التجارة الخارجية في نموها وتقدمها في المستقبل، تعلّق أهمية كبيرة على العمليات التي من شأنها تمكين النظام التجاري المتعدد الأطراف من العمل بحدٍ أدنى من المعوقات، حتى يتمكن جميع البلدان، سواء كانت متقدمة أو نامية، من الاستفادة من التجارة الدولية. ولهذا يؤيد وفدها تأييداً تاماً جهود الأونسيترال للمضي في مواءمة وتوحيد القانون التجاري الدولي. وتتطلع ماليزيا، بوصفها عضوا جديداً في اللجنة إلى المساهمة بصورة نشطة في هذه الجهود.

٥٤ - وقد تابعت ماليزيا أنشطة الفريق العامل الثاني (التحكيم والتوفيق) بصورة وثيقة، خاصة فيما يتعلق بإدراج الأحكام التشريعية المتعلقة بتدابير الحماية المؤقتة في قانون الأونسيترال النموذجي للتحكيم التجاري الدولي. وقامت ماليزيا مؤخراً بتنقيح قانونها الخاص بالتحكيم لجعله أكثر اتساقاً مع قانون الأونسيترال النموذجي، وكجزء من هذه الممارسة، تدرس ماليزيا إدراج الأحكام التشريعية النموذجية بشأن تدابير الحماية المؤقتة التي اعتمدتها اللجنة في عام ٢٠٠٦. وفي مجال التجارة الإلكترونية، سارت بعض مبادئ قانون التجارة الإلكترونية لماليزيا عام ٢٠٠٦، مثل مفهوم ''الكتابة'' و ''الأصلي''، على ''النهج الوظيفي المتكافئ'' لقانون الأونسيترال النموذجي بشأن التجارة الإلكترونية.

٥٥ - وقالت إن وفدها يكرّر التزامه بالأونسيترال بوصفها الهيئة القانونية الرئيسية في منظومة الأمم المتحدة في مجال القانون التجاري الدولي ويتطلع إلى العمل بصورة وثيقة مع الأعضاء الآخرين للوفاء بولاية اللجنة.

٥٦ - **السيد شودسن** (بيلاروس): قال إن الآليات التي يتضمنها مشروع دليل الأونسيترال التشريعي بشأن المعاملات المضمونة سوف يمكّن الشركات في البلدان النامية من الوصول إلى الموارد الائتمانية غير المكلّفة بنفس شروط الحصول عليها من البلدان المتقدمة. وأضاف أن اعتماد مشروع الدليل التشريعي من شأنه أن يساعد بيلاروس أيضاً على اجتذاب التمويل الخارجي، نظراً لأن أسعار الفائدة المعروضة حالياً على شركات بيلاروسيا من جانب المؤسسات المالية الوطنية والأجنبية تتجاوز كثيراً الأسعار التي تتمتع بها الشركات الأوروبية. وقال إن حكومته سوف تستخدم مسوّدة المجموعة التشريعية كنموذج عند تعديل قانونها الوطني لوضع نظام حديث للمعاملات المضمونة.

٥٧ - وتقوم حكومته بتحديث القانون الوطني بشأن معاملات الاشتراء. وقد اعتُمد في عام ٢٠٠٦ المرسوم الرئاسي ''بشأن الإشتراء من جانب الدولة'' استناداً إلى قانون الأونسيترال النموذجي لاشتراء السلع والإنشاءات والخدمات مع دليل التنفيذ، كما تم إدخال نظام العطاءات الإلكتروني الذي يوفّر معلومات عن جميع مشتريات الدولة. ولهذا فإن أعمال الفريق العامل الأول بشأن تحديث القانون النموذجي تنطوي على قيمة عملية كبيرة بالنسبة لبيلاروس.

٥٨ - وأضاف أن إجراءات التسوية غير القضائية للمنازعات تمكّن كلا الطرفين من إيجاد طريقة مقبولة لتسوية المنازعات مع مراعاة متطلبات السرية والسرعة وخفض التكاليف القانونية. وهي في الوقت نفسه تنطوي على مخاطر معيّنة، من حيث أنه يمكن النظر في المنازعات خارج الإطار القانوني، كما أن استخدام مثل هذه الإجراءات بدلاً من الدعاوى القضائية الرسمية أو نظام التحكيم الدولي يضع الشركات الصغيرة في مركز ضعيف في مواجهة المؤسسات الكبيرة. وقال إن استعراض الفريق العامل الثاني لقواعد الأونسيترال للتحكيم، حيث تتخذ الأطراف بموجبها ترتيبات مخصصة لتسوية المنازعات الاقتصادية الخارجية والتراعات بين المستثمرين والدول، ينبغي أن تأخذ في اعتبارها ليس فقط مظاهر التقدّم في تكنولوجيا المعلومات على مدى السنوات القليلة الماضية، ولكن ينبغي أن تحافظ أيضاً على روح القواعد وجودتها العالية.

٥٩ - ويؤيد وفده عمل الفريق العامل الثالث (قانون النقل)، الذي يقوم بوضع معايير دولية جديدة تتعلق بمسؤولية الناقل والشاحن. وتنطوي هذه المسألة على أهمية خاصة بالنسبة لبيلاروس لأنها تقوم بإنشاء أسطولها التجاري الخاص وتنويع صادراتها. وهناك حاجة أيضاً لضمان التسليم السريع للبضائع على أساس مبدأ النقل من الباب إلى الباب، بما في ذلك ما يتعلق بفرادى زبائن الجملة.

٦٠ - أما فيما يتعلق بالفريق العامل الخامس (قانون الإعسار)، فإن مناقشاته سوف تؤدي بلا شك إلى قرارات متوازنة بشأن أفضل الطرق لضمان مصالح الدولة، وأصحاب الشركات، والقوى العاملة في سياق الإعسار، وتنص في الوقت نفسه على نظام متكامل لتلبية احتياجات الدائنين وإزالة العقبات التي تعترض النشاط التجاري. ويُبذَل كل جهد في بيلاروس لتهيئة ظروف تجارية مواتية، بما في ذلك تطوير أشكال عملية لحماية الحقوق والمصالح المشروعة للشركات وللوقاية بصفة خاصة من الإفلاس. واستناداً إلى الخبرة المكتسبة على مدى السنوات الخمس الماضية من العمل في القانون الخاص بالإعسار الاقتصادي والإفلاس، تقرر تعديل القانون واستكماله بغية إيجاد آلية شاملة وحيدة للإفلاس.

٦١ - وأضاف أن القدرة التنافسية المتزايدة في الأسواق العالمية تعني أن هناك حاجة عاجلة إلى طرق جديدة لبيع البضائع والخدمات والإنشاءات. والأداة الشائعة لمثل هذه التجارة هي التجارة الإلكترونية، التي تتيح إجراء تخفيضات كبيرة في الإنفاق على المباني والرواتب، والقضاء في بعض الحالات على الوسطاء. غير أنه يستحيل أن تعمل التجارة الإلكترونية بصورة فعّالة بدون أساس قانوني سليم، وبنية أساسية خاصة بالصرف والتأمين ومراكز لتوثيق التوقيعات والضمان التشغيلي. ولهذا يؤيد وفده تأييداً تاماً أعمال اللجنة بشأن إزالة الحواجز القانونية أمام التجارة الدولية الفعّالة. وتقوم بيلاروس حالياً بإعداد تشريعات بشأن تجارة الجملة الإلكترونية، مستعينة باتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة باستخدام الخطابات الإلكترونية في العقود الدولية.

٦٢ - **السيدة غوناراتني** (سري لانكا): قالت إنه من دواعي اعتزاز سري لانكا أن تعمل عضواً في الأونسيترال وسوف تسعى لمواصلة أهداف اللجنة الخاصة بالعمل على مواءمة التجارة الدولية. ويرحّب وفدها بالتقدّم المحرز خلال

الدورة الأربعين للأونسيترال فيما يتعلق باشتراء السلع والإنشاءات والخدمات، والتحكيم والإعسار، والتجارة الإلكترونية، والإحتيال التجاري، والمساعدة التقنية. ويرحّب وفده أيضاً باعتماد جزء من مشروع دليل الأونسيترال التشريعي بشأن المعاملات المضمونة.

٦٣ - وقد صدَّقت سري لانكا على اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة باستخدام الخطابات الإلكترونية في العقود الدولية في عام ٢٠٠٦، وتعتقد اعتقاداً راسخاً بأنها تعزز الثقة القانونية وإمكانية التنبؤ التجاري في العقود الدولية التي تتم عن طريق الخطابات الإلكترونية. وأضافت أن قانون المعاملات الإلكترونية لبلدها عام ٢٠٠٦ أخذ بأحكام الاتفاقية على المستوى الوطني. ويستند هذا القانون إلى قانون الأونسيترال النموذجي بشأن التجارة الإلكترونية والقانون النموذجي بشأن التوقيعات الإلكترونية. ويعمل هذا القانون على تيسير التجارة الإلكترونية المحلية والدولية كما أنه يعزّز ثقة الجمهور في حجية المعاملات الإلكترونية وسلامتها وعوليتها. وعن طريق القانون الجديد، تعتزم سري لانكا تسخير إمكانيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لمنفعة السكان الريفيين. ويهدف برنامج الخطابات الإلكترونية الذي تنفّذه حالياً وكالة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في سري لانكا إلى تعزيز النمو الاقتصادي، والتخفيف من وطأة الفقر، وتشجيع التكامل والسلم الاجتماعيين.

٦٤ - ويعتقد وفدها اعتقاداً راسخاً بأن ضمان استمرار قدرة اللجنة على تقديم التعاون التقني والمساعدة التقنية استجابة لطلبات الدول أمر أساسي من أجل بلوغ أهداف المواءمة وسد الفجوات في القدرات التقنية والقانونية بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية. ولهذا تشعر سري لانكا بقلق بالغ بسبب نقص التمويل لصندوق الأونسيترال الخاص بالندوات وتناشد الدول الأعضاء اتخاذ إجراء بشأن هذه المسألة بأقصى سرعة.

٦٥ - وقد أحاطت سري لانكا علماً مع الاهتمام بالاقتراح الخاص بتنقيح قواعد الأونسيترال للتحكيم التي تشكّل الأساس لقانون سري لانكا للتحكيم. ويعترف وفدها بأن قواعد الأونسيترال لم تعدَّل منذ اعتمادها في عام ١٩٧٦ غير أن هناك ضرورة لتحديثها، ولكنه يتفق مع وجهة نظر اللجنة بأن أي تغييرات ينبغي ألاّ تغيِّر من هيكل النص أو روحه أو أسلوب صياغته، وينبغي أن تحرص على مرونته وبساطته. وتتطلع سري لانكا بشكل خاص إلى عمل اللجنة بخصوص تطبيق قواعد التحكيم على المنازعات بين المستثمر والدولة. وتتيح سري لانكا للمستثمرين طريقة الاختيار بين التحكيم المؤسسي أو التحكيم المخصص، مع ملاحظة أن الأخير يتيح اللجوء إلى قواعد الأونسيترال.

٦٦ - ويرحّب وفدها بالمبادرة الخاصة برصد تنفيذ اتفاقية نيويورك. وقالت إن سري لانكا، من خلال قانون التحكيم الخاص بها تحرص على التنفيذ الفعّال لأحكام الاتفاقية على المستوى المحلي. ويثني وفدها أيضاً على مسابقة فيليم فيس الصورية للتحكيم التجاري الدولي وبرنامج الأونسيترال للتدريب الداخلي، ويؤيد اقتراح اللجنة الخاصة بإقرار وسائل مالية لتشجيع المزيد من المشاركة في هذا البرنامج من جانب المحامين الشبان القادمين من بلدان العالم النامي.

٦٧ - وتلاحظ سري لانكا مع الارتياح أنه يجري تطبيق اتفاقيات الأونسيترال وقوانينها النموذجية المختلفة في بلدان كثيرة، وهو مؤشر على أن الأونسيترال نجحت في مواءمة وتوحيد القانون التجاري الدولي وبذلك تعمل على إيجاد بيئة مواتية للتجارة الدولية. وقالت إن الذكرى السنوية الأربعين للجنة تُعَد مناسَبة جيدة لإعادة تقييم عملها، وأن أي اقتراح يهدف إلى استمرار نجاح اللجنة يستحق دراسة جادة ودعماً من جانب الدول الأعضاء.

٦٨ - **السيد نيغالي** (باكستان): قال إن باكستان تدعم دور الأونسيترال وتعترف بأنها الهيئة القانونية الرئيسية داخل منظومة الأمم المتحدة في مجال القانون التجاري الدولي. وأنه يلزم أن تتصدى اللجنة لازدواجية العمل في هذا المجال عن طريق تحسين التعاون والتنسيق والترابط مع منظمات دولية أخرى. وأضاف أن التحديث التدريجي ومواءمة القانون التجاري الدولي سوف يسهمان كثيراً في التعاون الاقتصادي فيما بين جميع الدول؛ غير أن مثل هذا التعاون يجب أن يقوم على مبادئ المساواة والعدالة والمصلحة المشتركة واحترام سيادة القانون. وينبغي أن يعمل على إزالة التمييز في التجارة الدولية وإزالة الصعوبات القانونية التي تؤثر على البلدان النامية. ويلزم أيضاً التصدي للاختلالات الهيكلية الحالية في النظام التجاري الدولي.

٦٩ - وتؤيد باكستان خطة اللجنة لإجراء استعراض شامل لطرائق عملها. ويعتقد وفده أنه يمكن لعمل اللجنة أن يتحسّن كثيراً عن طريق مشاركة مراقبين من المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة. وتدعم باكستان أيضاً مشاركة جميع الدول الأعضاء في دورات اللجنة، وهو هدف لا يمكن أن يتحقق دون أن تتوفر مساعدة كافية في مجال السفر لمن هم في حاجة إليها.

٧٠ - وأضاف أن الأونسيترال تقوم بدور مهم في بناء قدرات البلدان النامية في مجال إصلاح القانون التجاري الدولي، ولكنه يلزم عمل الكثير. ويمكن للدول الأعضاء والكيانات من غير الدول، بما في ذلك أمانة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية، أن تساعد عن طريق توفير التمويل من أجل تحسين قدرة اللجنة على تقديم مثل هذه المساعدة.

٧١ - وقد درس وفده بعناية التوصيات الخاصة بمشروع دليل الأونسيترال التشريعي بشأن المعاملات المضمونة ويؤيد الأهداف الرئيسية لهذه الممارسة، بما في ذلك تشجيع الائتمان المضمون. غير أن باكستان تلاحظ أن هناك اختلالاً كامناً بين تشجيع وتعزيز حقوق الدائنين وبين حماية حقوق الأطراف الأخرى. ويقيِّم وفده أيضاً استصواب طلب تقديم إشعار في سجل الحقوق الضمانية العامة كوسيلة لتحسين إمكانية التنبؤ والشفافية. وقال إنه يفهم أن السجل سوف يكون بمثابة مصدر للمعلومات ومرجعاً ذا كفاءة. غير أن السؤال عمّا إذا كان سوف يثبت أو لا يثبت أنه وسيلة عملية يمكن بواسطتها تأكيد فعالية الحق الضماني الحالي أو المقبل في أصول المانح الحالية أو المقبلة تجاه طرف ثالث لا يزال مفتوحاً للتدقيق.

٧٢ - وقال إن التوصيات المتعلقة بأولوية الحق الضماني بالنسبة لحقوق المطالب المتنافسة سوف توفِّر أساساً لنظام كفء ويمكن التنبؤ به لتحديد أولوية الحقوق الضمانية وسوف تيسِّر المعاملات التي تضم أكثر من حق ضماني واحد. ولا تزال باكستان تقيِّم ذلك الجزء من المبادئ التوجيهية الذي يعطي الأسبقية للحقوق التي نشأت عن طريق التسجيل على الحقوق التي نشأت بوسائل أخرى. وأعرب عن اعتقاده بأنه ينبغي أن يكون الالتزام التعاقدي هو الأساس لنشوء حق ضماني وأنه ينبغي أن تكون له الأسبقية على أي عامل مقيِّد آخر. وقال إنه يوافق على أنه في حالة الملكية التي يكتسب فيها المانح حقوقاً أو سلطة للاعتراض في وقت ما في المستقبل، فإن الحق الضماني في هذا الأصل ينشأ عندما يكتسب المانح هذه الحقوق أو هذه السلطة. غير أن لديه أسئلة تتعلق بكفاءة وحجية الاتفاقات الشفوية التي قد تقترن بنقل ملكية أحد الأصول المنقولة والمرهونة، ولكنها قد لا ترقى إلى معيار يعوّل عليه في إنشاء حقوق ضمانية إذا لم تقترن بدليل مكتوب أو إلكتروني.

٧٣ - وتُعرب باكستان عن تقديرها للتقدّم المحرز في مجال قانون الإعسار وتؤيد الرأي القائل بأن العمل الحالي بشأن

مجموعات الشركات يراد به استكمال دليل الإعسار وقانون الأونسترال النموذجي بشأن الإعسار عبر الحدود، لا أن يحل محلهما. ويرجى أن يقدّم العمل بشأن هذا الموضوع في المستقبل حلولاً للمشاكل القانونية في قانون الإعسار الدولي.

٧٤ - وقد أحاط وفده علماً بالعمل الذي أُنجِز في مجالات الاشتراء، والتحكيم والتوفيق، وقانون النقل، ويعرب عن تقديره لقيام اللجنة بتحديد التحديات في مجال التجارة الإلكترونية والإحتيال التجاري. وتثني باكستان بشكل خاص على العمل المتعلق بمؤشرات الإحتيال التجاري، والذي سوف تكون له قيمة تعليمية ووقائية كبيرة.

٧٥ - السيدة أورينا (كينيا) (نائب الرئيس) تتولى رئاسة الجلسة.

٧٦ - **السيد بيتغروف** (أستراليا): قال إن أستراليا شاركت في أعمال الأونسيترال منذ بدئها وتواصل دعمها لدور اللجنة في تحديث ومواءمة قواعد القانون الدولي. وأستراليا، بوصفها قارة جزرية، تتأثر على نحو خاص بالتطورات الجديدة في القانون الخاص بنقل البضائع بطريق البحر ولهذا فإنها من أقوى مؤيدي جهود الفريق العامل الثالث (قانون النقل) لإصدار صك جديد عن هذا الموضوع. وأضاف أنه من المعتَرف به أن مشروع الاتفاقية المعروضة أمام الأونسيترال مشروع معقَّد وطموح، ويغطي قضايا قانونية كثيرة. والقضية الرئيسية بالنسبة لأستراليا هي قيود الحجم في مشروع الاتفاقية، وهذا يتيح نطاقاً عريضاً أمام الأطراف للتراجع عن نظام المسؤولية الإلزامية. وتلاحظ أستراليا أنه كان من بين الأهداف الرئيسية للفريق العامل وضع قانون دولي موحّد، ولكنها تأسف وهي تلاحظ خروجاً عن هذا الهدف. ولا تزال حكومته عند رأيها بأن السماح للأطراف بالتخلي عن الأحكام الإلزامية لمشروع الصك من شأنه أن يقوّض تطبيقها الموحّد. ولكن أستراليا تشعر عموماً بالتفاؤل لأن الفريق العامل سوف يتمكّن من استكمال صك دولي عملي وحديث بشأن نقل البضائع بطريق البحر وأن هذا الصك سوف يحظى بتأييد واسع.

٧٧ - وأضاف أن عمل اللجنة بشأن قانون المعاملات المضمونة جاء في حينه بالنسبة لأستراليا التي تقوم الآن بإصلاح قانونها الخاص بالأوراق المالية للممتلكات. وتشجّع أستراليا اللجنة على إقرار الدليل التشريعي بشأن المعاملات المضمونة عندما تستأنف دورتها الأربعين في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. كما تشجّع أستراليا اللجنة بقوة على استطلاع تطبيق قانون المعاملات المضمونة على حقوق الملكية الفكرية والأصول المالية، التي تُعد مهمة كمصدر للائتمان ولا ينبغي استبعادها من أي قانون حديث عن هذا الموضوع. غير أن العمل بشأن حقوق الملكية الفكرية والأصول المالية ينبغي ألاّ يؤخر موافقة اللجنة على الدليل في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. ويمكن القيام بهذه العملية كممارسة منفصلة، عند إجراء تعديل لاحق للدليل.

٧٨ - وفيما يتعلق بأنشطة اللجنة في مجال التحكيم والتوفيق، ترحّب أستراليا بتنقيح قواعد الأونسيترال للتحكيم. ولكن لديها بعض الشواغل بشأن الأحكام المتعلقة بالتدابير المؤقتة التي قُدّمت أخيراً إلى الفريق العامل الثاني وتتساءل عمّا إذا كان إدراجها في القانون النموذجي للتحكيم التجاري الدولي سوف يؤدي إلى مزيد من التوحيد في تنفيذ القانون. ويتطلع وفده إلى الاستعراض النهائي واعتماد قانون الأونسيترال النموذجي المنقّح في الدورة الثانية والأربعين للجنة عام ٢٠٠٩.

٧٩ - وقال إن أستراليا تقدّر عمل اللجنة بشأن معاملة مجموعات الشركات في سياق الإعسار وتؤيد مواصلة تطوير دليل الأونسيترال التشريعي بشأن قانون الإعسار لمعالجة هذه القضية. وأخيراً تثني أستراليا على الأونسيترال لتنسيقها مع

منظمات دولية أخرى والتعاون معها. وترحّب أستراليا على وجه الخصوص بقرار اللجنة التوصية باستخدام مبادئ العقود التجارية الدولية التي اعتمدها المعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص.

٨٠ - **السيد أيوا** (نيجيريا) أثنى على الأونسيترال لاعتمادها التوصيات المتعلقة بالملكية الفكرية، والعلاقة المالية، والعقود المالية في مشروع الدليل التشريعي بشأن المعاملات المضمونة. وأثنى أيضاً على التقدُّم الذي أحرزته اللجنة في مجالات الاشتراء، والتحكيم والتوفيق، وقانون النقل، وقانون الإعسار، وأشار بشكل خاص إلى تنقيح قانون الأونسيترال النموذجي للاشتراء لكي يعبِّر عن الممارسات الجديدة، خاصة في استخدام الخطابات الإلكترونية في الاشتراء العام، وتنقيح قواعد الأونسيترال للتحكيم. وفيما يتعلق بقواعد التحكيم، قال إن نيجيريا تؤيد وجهة نظر اللجنة بأن أي تنقيح ينبغي ألاّ يغيِّر من هيكل النص أو روحه أو أسلوب صياغته، وينبغي أن يحترم مرونته، دون أن يزيد من تعقيده. وبدلاً من ذلك، ينبغي بذل جهد لتبسيط القواعد والتخفيف من طبيعتها التقنية العالية. وأضاف أن العمل المتعلق بالصك التشريعي عن القضايا المتعلقة بالنقل الدولي للبضائع بطريق البحر ومعاملة مجموعات الشركات في سياق الإعسار جدير بالثناء أيضاً.

٨١ - ويشجِّع وفده اللجنة على إجراء مداولات بشأن الفصول من الأول إلى السادس من مشروع الدليل التشريعي بشأن المعاملات المضمونة أثناء دورتها الأربعين المستأنفة والقيام بأعمال أخرى في المستقبل على النحو المقرر. ولتجنُّب الازدواجية في الجهود، والتي يمكن أن تقوّض من الفعالية والاتساق والترابط، تحث نيجيريا جميع الهيئات الأخرى المعنية بمجال القانون الدولي على العمل بالتنسيق مع اللجنة. ويناشد وفده الحكومات والمنظمات والأفراد القادرين على تقديم تبرعات للصندوق الاستئماني للجنة لتمكينها من مواصلة تقديم المساعدة التقنية للبلدان النامية.

٨٢ - **السيد يوكوتا** (اليابان): قال إن وفده يعتقد أن قانون الأونسيترال النموذجي لاشتراء السلع والإنشاءات والخدمات يجب تعديله استجابة لتغيُّر الظروف. وفيما يتعلق بالتحكيم والتوفيق، ترى اليابان أنه من المهم تحديث قواعد الأونسيترال للتحكيم وتتطلع إلى إحراز مزيد من التقدّم في هذا المسعى. وأضاف أن جهود اللجنة لإصدار قوانين موحّدة عن النقل الدولي للبضائع بطريق البحر تنطوي أيضاً على أهمية كبيرة. وبمجرد استكمال مشروع الاتفاقية المتعلقة بهذا الموضوع فإنه سوف يضع قواعد واضحة من شأنها أن تيسِّر حل المشاكل التي لم تتناولها الأُطر القانونية الحالية. وفيما يتعلق بقانون الإعسار، قال إن اليابان تتوقع أن يواصل الفريق العامل الخامس جهوده من أجل ضمان التخلص من الإعسار بسلاسة وكفاءة، وتعزيز إمكانية التنبؤ القانوني به عن طريق إجراء دراسة متأنية عن معاملة مجموعات الشركات في سياق الإعسار.

٨٣ - وقال إن صياغة دليل تشريعي للمصالح الضمانية في البضائع، بما في ذلك توصية تشريعية عن الحقوق الضمانية المتعلقة بالممتلكات المنقولة، من شأنه أن يشجِّع على توفير الائتمانات وتعزيز النمو الاقتصادي والتجارة الدولية عن طريق إنشاء إطار قانوني مرن وفعّال للمصالح الضمانية. وترحِّب حكومته باعتماد كثير من التوصيات القيّمة عن مشروع دليل الأونسيترال التشريعي بشأن المعاملات المضمونة خلال الجزء الأول من الدورة الأربعين للجنة، وتأمل في اعتماد التوصيات المتبقية أثناء الدورة المستأنفة.

٨٤ - **السيد الداي** (المكسيك): رحّب بالتقدُّم الواضح الذي أحرز في سبيل اعتماد مشروع الدليل التشريعي بشأن المعاملات المضمونة. وقال إن وفده واثق من إحراز تقدّم

مماثل أثناء الدورة الأربعين المستأنفة وأن النص النهائي سيكون جاهزاً للعرض على اللجنة قريباً.

٨٥ - وترحّب المكسيك بالتقدّم في تحديد القضايا وصياغة المقترحات من أجل تنقيح قانون الأونسيترال النموذجي لاشتراء السلع والإنشاءات والخدمات. ومن المهم مراعاة ممارسات وتقنيات الاشتراء الجديدة التي تلبي الاحتياجات الحالية، مع الحفاظ على النُهُج التقليدية التي من شأنها تمكين البلدان النامية من الاستمرار في الاستفادة من إطار قانوني يحقق الشفافية واليقين القانوني ويسهم في استخدام الموارد بسرعة أكثر كفاءة ولهذا يعرب وفده عن سروره للحفاظ على المبادئ الأساسية مثل التعادل الوظيفي، وتأمين المعلومات، والحجية، والسرّية. وتؤيد المكسيك توصية اللجنة فيما يتعلق بإدراج أحكام في القانون النموذجي عن تضارب المصالح.

٨٦ - وفيما يتعلق بتنقيح قواعد الأونسيترال للتحكيم، قال إن حكومته ترى أن احترام هيكل النص وروحه وأسلوب صياغته ومرونته من شأنه أن يساعد على ضمان استمرار تطبيق القواعد كما سيؤدي إلى مزيد من التطوير لعملية التحكيم كوسيلة مفضّلة لتسوية المنازعات. ويثني وفده على الفريق العامل الثالث لما أحرزه من تقدُّم سريع يشجّعه على مواصلة بحث قضايا القابلية للتحكيم وآثار الخطابات الإلكترونية في تسوية المنازعات بالاتصال الحاسوبي المباشر أثناء دورته القادمة. وترحّب المكسيك بالمناسبات المقررة للاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لاتفاقية نيويورك، والتي سوف تساعد بالتأكيد على إيجاد مزيد من الفهم لهذا الصك.

٨٧ - وقد أحرز تقدّم كبير في معالجة عدد من القضايا الصعبة المتعلقة بمشروع اتفاقية نقل البضائع [كلياً أو جزئيا] [بطريق البحر]، ويبدو من المحتمل أن يتحقق الهدف الخاص بعرض مشروع الاتفاقية على اللجنة للنظر فيه في عام ٢٠٠٨. ومع هذا، فقد أثار بعض الوفود شكوكاً جادة بشأن مسألة عقود الحجم. ويطالب وفده بنظام من شأنه أن يكفل قدرا أكبر من اليقين القانوني للشاحنين ويسمح بإجراء مفاوضات صريحة بين الأطراف بشأن نص العقود. وقال إنه يشجّع الفريق العامل الثالث على وضع هذه الآراء في الاعتبار عند استئناف مناقشته لهذا الموضوع.

٨٨ - وفي مجال قانون الإعسار، تؤيد المكسيك العمل المتعلق بمعاملة مجموعات الشركات في سياق الإعسار، والذي يهدف إلى استكمال دليل الإعسار وقانون الأونسيترال النموذجي بشأن الإعسار عبر الحدود.

٨٩ - وفيما يتعلق بالعمل المحتمل في المستقبل في مجال التجارة الإلكترونية، ينبغي أن يستمر العمل بشأن إعداد وثيقة مرجعية شاملة بغية وضع إطار قانوني ملائم للتجارة الإلكترونية، وهذا من شأنه أن يساعد كثيراً على تحقيق الوضوح واليقين لقضايا معقّدة من قبيل الفوترة الإلكترونية وتنسيق التوقيعات الإلكترونية والاعتراف بها عبر الحدود. كما أنه سوف ييسر تطبيق اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة باستخدام الخطابات الإلكترونية في العقود الدولية. أما بالنسبة للعمل مستقبلاً في مجال الإحتيال التجاري، فإن المكسيك تشيد بتعاون اللجنة مع مكتب المخدرات والجريمة في إعداد دراسة عن الاحتيال وإساءة استعمال الهوية وتزييفها لأغراض الجريمة، وتعرب عن سرورها لأن لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية قدّمت مشروع قرار إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي يسترعي الاهتمام إلى المشاكل التي حددتها الدراسة ويشجّع الدول الأعضاء على اتخاذ تدابير لمعالجتها. وقال إن حكومته تتعهد بالتعاون في هذه الجهود.

٩٠ - وأخيراً، قال إن وفده يتطلع إلى التقرير الذي سيقدّم إلى اللجنة فيما يتعلق بالذكرى السنوية الخمسين لاتفاقية

نيويورك بشأن إمكانية صياغة دليل تشريعي لتيسير الفهم الموحّد للاتفاقية. ويُعَد هذا العمل حيوياً للحفاظ على كفاءة التحكيم ووضع إطار قانوني يكفل إنفاذ قرارات التحكيم.

٩١ - **السيد دونوفان** (الولايات المتحدة الأمريكية): أثنى على اللجنة وعلى أفرقتها العاملة لاعترافهم الدائم بأنه على الرغم من تحرير التجارة عن طريق اتفاقات دولية، فإن الإخفاق في تحسين القانون التجاري يعني أن تحرير التجارة كان أقل فعالية مما ينبغي. وأضاف أن عمل اللجنة ساعد على سدّ الفجوة وعبّر عن الإنجازات العملية الممكنة في إطار منظومة الأمم المتحدة. وقال إن إنجاز اللجنة الرئيسي في دورتها الأربعين هو الموافقة الجزئية على مشروع الدليل التشريعي بشأن المعاملات المضمونة. وسوف يضم المشروع في نهاية المطاف أكثر من ٢٠٠ توصية تشريعية، وهذا يُعدّ إنجازاً كبيراً للغاية في مجال يعتبره كثير من المؤسسات المالية الدولية حاسماً بالنسبة للإصلاحات التي من شأنها أن تدفع عملية التنمية الاقتصادية في الدول الأقل نمواً والدول الناشئة.

٩٢ - وقد أُحرز تقدّم أيضاً بالنسبة لمواضيع أخرى. فالفريق العامل الثالث (قانون النقل) يسير نحو الانتهاء من إعداد معاهدة متعددة الأطراف بشأن نقل البضائع، والتي تحقق التواؤم الذي ظل مفقوداً لأكثر من ٨٠ عاماً في مجال من مجالات القانون التجاري. وفي هذا الصدد، يرى وفده أنه من المهم أن يلتزم الفريق العامل بقراره الخاص بإعطاء أطراف معيّنة حق التفاوض بشأن شروط النقل الحر، والذي من شأنه أن يعكس الممارسات البحرية الحالية والقانون التجاري الحديث.

٩٣ - ورحّب بتوقيع مزيد من الدول على اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة باستخدام الخطابات الإلكترونية في العقود الدولية، فهذا سوف يشجع على ظهور قوانين نموذجية من شأنها أن تيسّر التجارة الإلكترونية دون الإفراط في تنظيمها. ويؤيد وفده أيضاً العمل المستمر بشأن إدماج قانون الإعسار التجاري عبر الحدود، مع التوصيات بشأن تشريع الإعسار الذي وافقت عليه الجمعية العامة. وفي هذا الصدد، يؤيد وفده التوصيات الموازية التي أعدها البنك الدولي بغية إصدار معيار وحيد للبنك ولصندوق النقد الدولي.

٩٤ - ورحّب وفده بجهود اللجنة المستمرة لمعالجة المشكلة المتزايدة الخاصة بالإحتيال التجاري في قطاعات من قبيل الصرف والمال والإفلاس عبر الحدود، ووثائق الشحن البحري. وهذا العمل الذي لم يندرج بسهولة في المجال الرئيسي لنشاط أي هيئة حالية تابعة للأمم المتحدة، ينبغي مواصلة الاضطلاع به بالتنسيق مع مكتب المخدرات والجريمة وهيئات الأمم المتحدة الأخرى حسب الاقتضاء.

٩٥ - وأخيراً، أثنى على كفاءة اللجنة ونهج الإدارة الذي مكّنها من مضاعفة عدد أفرقتها العاملة ومشاريعها الناشطة، وتحسين اتصالها عن طريق مواقع شبكية ابتكارية، ورفع كفاءة برامجها الخاصة بالمساعدة التقنية، بينما ظلت تعمل في حدود ميزانيتها القائمة. وفي هذا الصدد، يرحّب وفده بمناقشة أساليب توضيح طرائق عمل اللجنة ويؤيد الأغلبية الكبيرة التي ترحّب بالمبادئ التوجيهية ولكنه يود تلافي القواعد ذات التفاصيل المفرطة.

٩٦ - **السيد براون** (المملكة المتحدة): قال إن وفده يؤيد عمل اللجنة الجامعة المتعلق بتعديلات مشروع دليل الأونسيترال التشريعي بشأن المعاملات المضمونة، والذي شارك فيه، وعمل الفريق العامل الأول (الاشتراء). أما بالنسبة للفريق العامل الثاني (التحكيم والتوفيق)، والذي يعمل حالياً في تنقيح قواعد الأونسيترال للتحكيم، فإنه يرجى أن يواصل الفريق العامل تركيزه على تحديث تلك العناصر فقط من القواعد التي تتطلب التعديل، على ضوء الخبرة، وأن يتقدّم العمل بطريقة سريعة. وأضاف أن وفده

الذي يلتزم بتمثيل مصالح صناعات الشحن والصناعات الأخرى المرتبطة بها في المملكة المتحدة، سوف يواصل حضور اجتماعات الفريق العامل الثالث (قانون النقل). ويدعم وفده أيضاً بنشاط عمل الفريق العامل الخامس (قانون الإعسار)، والذي يهدف إلى وضع مبادئ توجيهية دولية وتحديد أفضل الممارسات لمعاملة مجموعات الشركات في سياق الإعسار. وأخيراً، أثنى على المؤتمر المعقود بعد الدورة الأربعين للجنة؛ وقال إنه كان مناسبة مهمة لتبادل الأفكار، أدّت إلى إجراء نقاش حيوي.

٩٧ - **السيدة فياس ميلينغتون** (كندا): قالت إن اعتماد جزء كبير من مشروع دليل الأونسترال التشريعي بشأن المعاملات المضمونة يمثّل خطوة مهمة في إعداد نموذج عالمي لنظام حديث للتمويل المضمون. ويؤيد وفدها قرار اللجنة بمواصلة التركيز على الحقوق الضمانية في الملكية الفكرية وعلى أنواع معيَّنة من الأوراق المالية؛ وسوف يكون كلا جانبي الموضوع بمثابة مكوّنين مفيدين لمشروع الدليل. كما يحيط وفدها علماً بالتقدّم المحرز في قضايا الاشتراء، في سياق تنقيح قانون الأونسيترال النموذجي للاشتراء، وفي قضايا الإعسار وقانون النقل. وفيما يتعلق بتنقيح قواعد الأونسيترال للتحكيم، لا تزال كندا مهتمة بمتابعة مسألة الشفافية الزائدة في عملية التحكيم والتي تكون فيها دولة ما أحد الأطراف.

٩٨ - ومن المأمول أن تتحول بعض الأفكار التي طُرحَت أمام المؤتمر المعقود في أعقاب الدورة الأربعين إلى مواضيع للبحث من جانب اللجنة. وفي هذا الصدد، فإنها تود التعليق على المقترحات التي قدمتها فرنسا فيما يتعلق بطرائق عمل اللجنة. وقالت إن نجاح الأونسيترال على مدى الأربعين عاماً الماضية يمكن أن يعزى إلى طرائق عملها القائمة على التوافق. وفي الوقت نفسه. ونظراً لارتفاع عضوية اللجنة إلى ٦٠، سوف يكون من المفيد إدخال مزيد من الشفافية والشمول، خاصة لصالح الدول الأعضاء الجديدة. غير أنه ينبغي عدم إثقال كاهل اللجنة لمجموعة جامدة من القواعد التي تعرقل دورها بوصفها الهيئة القانونية الرئيسية التابعة للأمم المتحدة في مجال القانون التجاري الدولي. وينبغي أن يُترَك للأمانة أيضاً شيء من التقدير. وفي حين أن بعض الإصلاحات سوف تكون مفيدة، إلا أن الأمر يتطلب قدراً من الحذر.

٩٩ - **السيد بوتل** (فرنسا): قال بعد أن أثنى على أنشطة اللجنة في دورتها الأربعين أنه من المهم توضيح النظام الداخلي لمصلحة الشفافية في وقت زادت فيه عضوية اللجنة. ولهذا فإن الأمر الذي يدعو إلى الاغتباط أن اقتراح وفده في هذا الصدد قُوبِل بترحيب حار من جانب اللجنة.

١٠٠ - وأضاف أن وفده يثني على التقدُّم الذي أُحرز فيما يتعلق بمشروع دليل الأونسيترال التشريعي بشأن المعاملات المضمونة، والذي حقق توازناً ناجحاً بين القانون العام والقانون المدني. ولكن نظراً لأنه من الأمور الحاسمة أن تتمكن الأونسيترال من التوفيق بين القانونين، فقد يكون من المستصوب أن تستعين اللجنة بخدمات خبراء مستقلين يمكنهم إيجاد الحلول التوفيقية الضرورية.

١٠١ - وقال إن وفده يعلّق أهمية أيضاً على التقدُّم المحرز فيما يتعلق بمشروع اتفاقية نقل البضائع [كلياً أو جزئياً] [بطريق البحر]، وإن كان لا تزال لديه شواغل بشأن بعض جوانب النص. فمن المؤكد أنه ينبغي أن تتاح للشاحن حرية أكبر في عقود الحجم مما ينص عليه النص الحالي.

١٠٢ - وأضاف أن عمل اللجنة فيما يتعلق بإجراءات الإعسار على النحو المطبق على المؤسسات يمكنها أيضاً أن تقدّم إسهاماً مفيداً للقانون التجاري الدولي. غير أن وفده يشعر بالقلق من طريقة إنجاز العمل بشأن هذا الموضوع. فالإجراءات قيد النظر ينبغي ألاّ تطبّق تحت أية ظروف على أي شركة معسرة.

١٠٣ - **السيد موشيمي** (كينيا): لاحظ أن اللجنة تمكّنت من إنهاء مشروع دليل الأونسيترال التشريعي بشأن المعاملات المضمونة، ورحّب بقرارها الخاص باستكمال عملها في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. وأثنى وفده على التقدّم الذي أحرزه الفريق العامل الأول (الاشتراء) لتحديث قانون الأونسترال النموذج لاشتراء السلع والإنشاءات والخدمات ودليل التنفيذ الخاص به لكي يعبّر عن الممارسات الجديدة، ولا سيما تلك التي نتجت عن استخدام الخطابات الإلكترونية في الاشتراء العام. وقد أحرز الفريق العامل الثاني (التحكيم والتوفيق) تقدّماً مماثلاً في استعراض قواعد الأونسيترال للتحكيم لصالح تحديث وكفاءة إجراءات التحكيم.

١٠٤ - وقال إن الفريق العامل الثالث (قانون النقل)، الذي يُعد مشروع اتفاقية نقل البضائع [كلياً أو جزئياً] [بطريق البحر]، عالج بنجاح عددا من المسائل الصعبة ومنها المسائل المتعلقة بمستندات النقل، ومسؤولية الشاحن عن التأخير، ووقت رفع الدعاوى، وحدود مسؤولية الناقل، وعلاقة مشروع الاتفاقية بالاتفاقيات الأخرى والولاية القضائية. غير أن هناك قضايا جوهرية أخرى، مثل حرية التعاقد في عقود الحجم، تتطلب مزيدا من البحث قبل الانتهاء من مشروع الصك، ويأمل وفده أن تكون اللجنة في وضع يسمح لها باستكمال عملها في أوائل عام ٢٠٠٨.

١٠٥ - ويطالب وفده الفريق العامل الرابع (قانون الإعسار) إيلاء مزيد من الاعتبار لجوانب معيّنة في قانون الإعسار، وخصوصاً مسألة الدمج الموضوعي وأثره على الهوية المنفصلة لكل عضو بمفرده من أعضاء مجموعة الشركات. وحث اللجنة أيضاً على تكثيف مشاوراتها غير الرسمية مع القضاة وممارسي الإعسار بغية تسهيل التعاون عبر الحدود في قضايا الإعسار.

١٠٦ - وأثنى على العمل الذي أنجز بشأن القضايا الناشئة عن الاتفاقية المتعلقة باستخدام الخطابات الإلكترونية في العقود الدولية، وخاصة الاعتراف بالتوقيعات الإلكترونية عبر الحدود، والجريمة السيبرانية، والإحتيال التجاري. ويثني وفده أيضاً على الأمانة لحوارها المكثّف مع منظمات أخرى في مجال القانون التجاري الدولي. وأخيراً يؤيد وفده الاقتراح الخاص بإجراء استعراض شامل لطرائق عمل اللجنة، خاصة فيما يتعلق بالنظام الداخلي واشتراك المنظمات غير الحكومية، باعتباره المعيار المتبع في أجهزة فرعية أخرى تابعة للجمعية العامة.

١٠٧ - **السيد كوزمين** (الاتحاد الروسي): أثنى على النتائج التي تحققت أثناء الجزء الأول من الدورة الأربعين للأونسيترال، التي اضطلعت بولايتها بصورة أكثر فعالية. وقال إن وفده يتطلع إلى استكمال مشروع دليل الأونسيترال التشريعي بشأن المعاملات المضمونة أثناء الدورة المستأنفة. وأثنى أيضاً على عمل الأفرقة العاملة الأخرى.

١٠٨ - **السيد زابالا** (إيطاليا): قال إن وفده تابع عن كثب التقدّم الذي أحرزه الفريق العامل السادس (المصالح الضمانية) لإعداد مشروع دليل الأونسيترال التشريعي بشأن المعاملات المضمونة، والذي يمكن أن يشكّل خطوة مهمة نحو وضع معيار عالمي لقوانين المعاملات المضمونة الحديثة وتيسير توافر ائتمان مضمون منخفض التكلفة. ومن أجل تحقيق أفضل النتائج المحتملة، استرعى الاهتمام إلى الشواغل التي أعربت عنها الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في الوثيقة A/CN.9/633 المتعلقة باحتمال التداخل مع صكوك دولية أخرى، مثل مشروع اتفاقية المعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص بشأن القواعد الموضوعية المتعلقة بالأوراق المالية المودعة لدى وسيط. ومن المحتمل استكمال مشروع الاتفاقية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، ومن الأهمية بمكان تحقيق التوافق الكامل بين الصكين. وبنفس المعيار، من المأمول أن يتسنى

تخصيص مزيد من الدراسات لقواعد تضارب القوانين المنطبقة على إحالة الضمانات وترتيبات نقل الملكية. وينبغي إيلاء الاعتبار أيضاً للمصالح الضمانية في حقوق الملكية الفكرية.

١٠٩ - وقال إن المقترحات التي قدمتها فرنسا بشأن طرائق عمل اللجنة (A/CN.9/635) تستحق اهتماماً كبيراً لأنها تتناول صميم المسألة المتعلقة بكيفية مواءمة التشريع المحلي الخاص بالتجارة ومدى مشاركة الأطراف ذات الصلة. وأضاف أن توسيع اللجنة يتطلب إعادة النظر بصورة شاملة في جميع إجراءاتها حتى يتسنى التوصل إلى حلول متفق عليها بصورة مشتركة يمكن تطبيقها من جانب أي نظام قانوني. وقال إن المساعدة التقنية بشأن إصلاح القوانين يمكن أن تستفيد أيضاً من إعادة النظر في القضايا الأساسية المتعلقة بإعداد صكوك عن القانون التجاري. وينبغي للمصالح التجارية ذات الصلة أن تشارك في أعمال اللجنة، على شكل منظمات غير حكومية، ينبغي اختيارها بشفافية. وينبغي إجراء نقاش عام حول هذه المسألة.

١١٠ - وأخيراً، هنأ وفده الأمانة على التحسينات التي أجرتها على قاعدة بيانات السوابق القضائية المستندة إلى نصوص الأونسيترال، والتي تُعد ذات فائدة كبيرة بالنسبة لرصد التطورات في تنفيذ صكوك الأونسيترال. وينبغي للدول الأعضاء مواصلة المساهمة بالمعلومات في قاعدة البيانات لتحقيق المزيد من الاتساق في تنفيذ صكوك الأونسيترال.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠.